العدد. السابع.
المجلد: 03 السنة 2019

الأفاق للدراسات الإقتصادية **ISSN:** 2571-9769, **EISSN:** 2602-5051
الصفحات 62ـــــ73

الأوضاع الإقتصادية التونسية بعد ثورة الربيع العربي 2011

The Tunisian economic situation after the revolution of Arab spring 2011

فؤاد الصباغ
كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية و السياسية
بسوسة – جامعة سوسة، تونس
Fouedsabbagh_2010@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/08/10 تاريخ القبول: 2019/09/29ا تاريخ النشر :30 /2019/09

ملخص: شهدت الأحداث الإقتصادية التونسية بعد ما يسمي بالربيع العربي أو الثورة الإجتماعية العديد من التقلبات و التغيرات الجذرية. إذ من أبرز تلك الأحداث نذكر سلسلة الإعتصامات الفوضوية المتواصلة مع عدم الإستقرار السياسي و الأمني بين سنة 2011 إلي 2018 خاصة منها ظاهرة الإرهاب و الإغتيالات. فهذه النتائج كلفت الإقتصاد الوطني التونسي ثمن باهظا أضر بجميع القطاعات الحيوية خاصة منها السياحة, التجارة و الإستثمار. بالإضافة إلي ذلك مثلت الزيادة في الأجور المفرطة خلال الثلاثة سنوات الأولي التي تلت الثورة عائقا أمام تحقيق نسبة نمو مرتفعة.

الكلمات المفتاحية: الأوضاع الإقتصادية, الإيجابيات, السلبيات, أسباب الركود, تونس
تصنيف JEL: A10, E00, E60, H00, N10

Abstract:

The Tunisian economic events that followed the so-called Arab Spring or the social revolution have been the scene of many fluctuations and radical changes. The most important of these events is the series of chaotic sit-ins that continue with political and security instability between 2011 and 2018, particularly the phenomenon of terrorism and assassinations. These results have cost in the Tunisian economy a great deal, affecting all vital sectors, including the tourism, the trade and the investment. In addition, the excessive wage increases in the first three years after the revolution have been an obstacle to high growth.

Keywords: Economic situation, Advantages, Disadvantages, Causes of recession, Tunisia
Jel Classification Codes: A10, E00, E60, H00, N10

المؤلف المرسل: فؤاد الصباغ، ماجستير مالية و تنمية سنة 2010 من كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية و السياسية بسوسة – تونس و باحث إقتصادي

I. تمهيد:

شهدت فترة التحول الإقتصادي منذ سنة 1987 إلي موفي سنة 2010 إنجازات عظمي لا تحصي و لا تعد في البنية التحتية التونسية, و ذلك بإعتراف دولي من قبل أهم المؤسسات المالية العالمية نذكر منها خاصة البنك الدولي, صندوق النقد الدولي و مؤسسات التصنيف السيادي الإئتماني. إذ تعد تلك الإنتصارات مكسب مهم للأجيال القادمة منها المشاريع الحكومية الضخمة مثل المستشفيات و الجامعات و المرافق الترفيهية علي غرار مشروع البحيرة بتونس العاصمة. كما قطعت تونس أشواطا طويلة علي درب الإصلاح الإداري و تنفيذ برامج التأهيل الشامل للإقتصاد التونسي مع مواصلة تنفيذ المخططات التنموية التي وقع إعتمادها منذ الإستقلال سنة 1956 و ذلك بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي. إلا أنه مع تراكم الإحتقان الشعبي نتيجة الفقر المدقع و التحقير مع التهميش و المحسوبية و إرتفاع نسبة البطالة و تدهور القدرة الشرائية, إنحرف المسار الإصلاحي التنموي التحرري نحو الفوضي و دخل في متاهات المجهول. فمنذ إندلاع تلك الثورة التونسية سنة 2011 شهدت الساحة السياسية و الإقتصادية التونسية أحداثا و تطورات لم تشهدها أبدا منذ قرن كامل. إذ خلال فترة وجيزة و بعد مرور سبعة سنوات عن تلك الثورة التي أطاحت بالنظام السابق تم تعيين ستة حكومات. بالتالي ساهمت هذه الإضطرابات السياسية و عدم الإستقرار الحكومي في تدهور الأوضاع الإقتصادية و عدم الإستقرار الإجتماعي. كما كانت للإعتصامات العشوائية و الفوضي في الأحياء الشعبية أو الإضرابات العمالية العامة تحت إشراف الإتحاد العام التونسي للشغل دور هام في تراكم الأزمات و تعطيل الإنتاج خاصة منها في الحوض المنجمي فوسفات قفصة و حوض إنتاج الملح و حملة أين البترول و أحداث مدينة الكامور و غيرها من الأحداث الفوضوية علي إمتداد سبعة سنوات التي تلت الثورة الإجتماعية. بالإضافة إلي العمليات الإرهابية خاصة في فترة حكم ما يسمي بالترويكا التي تمثلت في الإغتيالات السياسية و العمليات التفجيرية و الإرهابية ضد الأجانب مما أدت إلي شلل كامل في قطاع السياحة و إنعكست سلبا علي العوائد المالية للإحتياطي بالبنك المركزي التونسي من العملة الأجنبية إلي غاية موفي سنة 2015. كانت النتائج وخيمة علي صرف الدينار مقابل سلة العملات الأجنبية خاصة اليورو و الدولار حيث تهاوي الدينار التونسي بثلاثة أضعاف مقابل تلك العملات و دخل مرحلة أزمة عملة. أيضا ساهمت الإنتدابات العشوائية في الوظيفة العمومية خلال فترة 2011 إلي 2014 و الزيادة المهولة في الأجور مع تزايد التقاعس في العمل و النقص في الإنتاجية في تراكم هذه الأزمة و إثقال ميزان المدفوعات العمومية بمصاريف إضافية. في المقابل شهدت فترة ما بعد الثورة الشعبية التونسية سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية الترقيعية نتيجة لعدم مبالاة النظام السابق بالحاجيات الأساسية لبعض الطبقات الإجتماعية منها تحسين ظروف العيش و التشغيل و خلق فرص حقيقية لإنجاز مشاريع صغري و ذلك بدعم و تأطير من قبل الحكومة. إنطلقت تلك الإصلاحات الجذرية للإقتصاد التونسي في أواخر سنة 2011 في ظل حكومة إنتقالية تعاني من الهشاشة و الضعف في إدارة الشؤون الداخلية و الخارجية للبلاد مع تزايد تراكمات العجز المالي, إلا أن الدعم الأجنبي عبر ضخ هبات مالية و قروض من المؤسسات المالية العالمية لم توظف بالشكل المناسب في معالجة الأزمات خاصة منها إستنزاف الموارد المالية

العمومية علي التعويضات لضحايا النظام السابق أو في الزيادة في الأجور المهولة أو الإنتدابات العشوائية بين سنة 2011 و 2013. كما ساهم عامل بروز ظاهرة الإرهاب و الإغتيالات و حركات إسلامية متطرفة في تأزم الوضع الإقتصادي مما أدي بالنهاية إلي سقوط حكومة ما يسمي بالترويكا تحت قيادة الإخوان المسلمين سنة 2013, و ذلك تحت ضغط شعبي و مظاهرات عارمة في كافة المدن التونسية. بالتالي تشكلت حكومة كفاءات لإخراج الإقتصاد التونسي من الهاوية الإقتصادية مع المحافظة علي السلم الإجتماعي و الإستقرار الأمني و السياسي و ذلك مع بداية سنة 2014. إنتهت تلك الفترة الإنتقالية و الإنقاذية بعد فوز الحزب الليبرالي الرأسمالي في إنتخابات سنة 2015 لتدخل تونس بعد ذلك في إعتماد سياسة إقتصادية جديدة تعتمد علي التحرر و الإنفتاح و تعزيز مكانة القطاع الخاص في الإقتصاد التونسي. عموما شهدت الأوضاع الإقتصادية التونسية بعد ثورة الربيع العربي 2011 العديد من الإيجابيات و السلبيات, منها التركيز علي تقليص العجز المالي و تحقيق نسبة نمو إقتصادي سنة 2012 ب 3.99% و تحسين ظروف العيش من خلال الزيادة في الأجور و تقليص نسبة البطالة. إلا أن السلبيات كانت أخطر و أعمق تأثيرا علي الإقتصاد المالي و المصرفي الذي يعد هشا في مجمله. إذ كان الإلتجأ للإقتراض من مؤسسات البريتن وودز أو الأسواق المالية العالمية قصد تسديد الدين الداخلي و صرف الأجور أو الإستدالة لإستخلاص ديون سابقة. تراكمت هذه العوامل و زادت نسبة العجز في الميزانية و تفاقمت المديونية مما أدت بالنتيجة إلي تعقيد الأمور خاصة منها العلاقات التجارية و الإقتصادية مع شركاء تونس الدائمين كالإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية.

ماهي الأسباب العميقة للركود الإقتصادي و العجز المالي بعد ما يسمي بالربيع العربي في تونس سنة 2011؟ و ماهي الإيجابيات و السلبيات لمنظومة الإقتصاد الكلي التونسي خلال الفترة التي تلت الثورة؟

أولا: تأثير الإعتصامات و الإرهاب علي الإقتصاد الوطني التونسي

مما لاشك فيه تعد الأحداث التي تلت الثورة التونسية سنة 2011 سابقة خطيرة علي الأمن القومي التونسي و علي المكاسب الإقتصادية و التنموية. كما كانت للإعتصامات الفوضوية التخريبية تأثيرات سلبية مباشرة علي الإستثمار و التجارة. علي الرغم من أن الديمقراطية هي البناء و التأسيس لمستقبل الأجيال القادمة بطريقة حضاريه إلا أنها تصبح أحيانا هدامة و تخريبية إذا تجاوز النقد الخطوط الحمراء بحيث تصبح صراعات الأحزاب التونسية بينها علي السلطة و علي النفوذ المالي و السياسي بمثابة حرب داخلية لتخريب الإقتصاد الوطني. بالإضافة لذلك تمثل عملية فتح مقرات عديدة للأحزاب المعارضة و هيئات سياسية بغطاء دستوري تحت تمويل حكومي بمنح من ميزانية الدولة في مجملها عامل سلبي يستنزف ميزان المدفوعات العمومية و يثقله بأعباء ديون داخلية إضافية. أصبحت تونس بعد الثورة تتاجر و تمول في الجانب السياسي بأكثر من ثلاثة أضعاف عن ما كانت عنه قبل الثورة خاصة لاستخلاص أجور بعض مسئولين الهيئات السياسية أو الدستورية أو غيرها مثل هيئة الحقيقة و الكرامة. أيضا تزايد القواعد الحزبية الشعبية للأحزاب الكبري و التي أيضا تتلقي في منح مالية من الحكومة. بالتالي هذه البيئية الحزبية المعقدة شكلت حاضنة تجاذبات سياسية صعدت من عدد الإعتصامات و لو أن أغلبها كان تحت توجهات من بعض جهات حزبية معينة تسعي إلي عدم الإستقرار السياسي و الإقتصادي. إن كل هذه الإعتصامات كان لها تأثير مباشر علي

الإقتصاد الوطني بحيث عطلت الإنتاج و قلصت من فرص الإستثمار و الثقة في أسواق المال و الأعمال. كما أن إنخفاض نسبة النمو الإقتصادي إلي حدود نسبة 1.1% سنة 2015 و 2016 قلصت من خلق فرص عمل جديدة و كبدت المالية العمومية خسائر و عجز إضافي متراكم منذ السنوات الماضية. عموما مثلت سلسلة الإعتصامات المتتالية مصدر قلق للحكومة نظرا لتأثيرها المباشر علي الأوضاع الإقتصادية التونسية. إلا أن الإحتجاجات الشعبية أو الإضرابات العمالية تعد شرعية و يجب ضبطها طبقا للقانون لأن مجملها مطالب حقوقية منها التشغيل و تقليص نسبة البطالة, تحسين المقدرة الشرائية و التخفيض في الأسعار الغذائية, توفير الخدمات الأساسية الكافية للمواطنين و تحسين مستوي الدخل الفردي. لكن بما يسمي الإعتصامات الفوضوية المسمومة بتحريض حزبي و بأعمال تخريبية و حرق و إعتداءات علي المنشآت العمومية و المراكز الأمنية تعد إجرامية و تأثيراتها سلبية و أكثر ضررا من الإحتجاجات الشعبية و الإضرابات العمالية وذلك علي جميع الأصعدة في الإقتصاد الوطني. إن تزايد مشاعر السخط الإجتماعي و الفقر و البطالة و عدم الرضا الشعبي عن التسيير الإداري الحكومي أو غياب الشعور بالرفاهية و السعادة يؤدي ببعض المواطنين التونسيين بالتوجه نحو الهجرة الغير شرعية و بالتالي الوقوع في فخ تجار الإرهاب و التحول إلي أداة جريمة دولية تأثر علي وجهة تونس السياحية أو الإستثمارية. كما أنه مثل جميع الدول العالمية سقطت تونس ضحية للإرهاب الذي تسبب لها في خسائر مالية فادحة خاصة علي قطاع السياحة و الإستثمار الأجنبي المباشر. كانت آثار الإرهاب مدمرة للإقتصاد الوطني التونسي خاصة سنة 2013 و 2015 منها الإغتيالات السياسية و أحداث سوسة و باردو. إذ من بين هذه الخسائر الإقتصادية الناجمة عن الإرهاب نذكر منها خسائر علي الدخل القومي الخام, إنخفاض نسبة النمو الإقتصادي, كبح الإستثمار الأجنبي المباشر عبر تخويف المستثمرين و إبعادهم, تعطيل الإنتاج و النقص في الثقة العامة حول الأداء الحكومي, إرتفاع نسبة البطالة خاصة في القطاعات المتضررة من الإرهاب. في هذا الإطار خلصت دراسة (Bandyopadhy and Sandler , 2014) أن آثار الإرهاب علي التجارة الدولية لإقتصاد صغير منفتح تكون أكثر تأثيرا علي عامل الإمدادات حيث أن الإرهاب يقلل من إنتداب اليد العاملة و يتسبب في فقدان الدخل القومي بسبب نفاذ رأس المال و أيضا سياسة مكافحة الإرهاب لها دور فعال في الإقتصاد. بالتالي الخفض الحاد في صافي الإستثمار الأجنبي و الخسائر التجارية تتسبب في أضرار إقتصادية بالغة. كما يتمثل عامل الإرهاب في تعطيل الإنتاج الصناعي و السياحي و يمكن أن ترافقه خفض في المعونة الأجنبية مع تدهور في التصنيف السيادي الوطني مما يتسبب في إرتفاع البطالة و مشكلة الهجرة الغير شرعية.

ثانيا: نقص في الإنتاجية وزيادة في الأجور

خلال الثلاثة سنوات الأولي التي تلت ثورة 2011 بتونس شهدت المالية العمومية إستنزافا كبيرا لمواردها المالية. إذ كان لملف التعويضات لضحايا النظام السابق و الإنتدابات العشوائية فوق الطاقة في الوظيفة العمومية القسط الأكبر الذي خصص لهذه القضايا. كما أنه بالإضافة إلي إرتفاع أسعار المواد الغذائية سنة 2010 و دخول البلاد في أزمة إجتماعية و إقتصادية تمت الزيادة في الأجور بطريقة غير مدروسة و ذلك بنسبة

كبيرة مقارنة مع الوضعية الإقتصادية. فدراسة (Joffé, 2011) خلصت إلي أن مسألة التصعيد المفاجئ في أسعار المواد الغذائية في أواخر عام 2010 تسببت في إشمئزاز شعبي نتيجة القمع و تدهور المقدرة الشرائية. بالتالي أثرت سلسلة الإحتجاجات منذ 2011 إلي غاية 2014 في تضرر الإقتصاد الوطني حيث بلغ العجز في الميزانية أقصاه سنة 2014 إلي 9.12- % من الناتج المحلي الخام. إذ شكل عدم الإستقرار السياسي و تعطيل الإنتاج عبر الإحتجاجات المتتالية التأثير المباشر علي التجارة و المالية و الإستثمار. فدخلت البلاد في مرحلة تقاعس عن العمل و نقص في الإنتاجية. بالإضافة إلي ذلك عدم إحراز تقدم في تجديد نمط و أساليب التنمية و تنفيذ الإصلاحات الهيكلية خاصة منها الجبائية. بالتالي عدم مواكبة الإصلاح الإقتصادي الليبرالي الجديد و عدم تفكيك نظام التحكم المركزي السابق مع التركيز علي نماذج التنمية السابقة تسبب في خلق تباطؤ في نسق التنمية و في التأهيل الشامل في شتي القطاعات الإقتصادية. إذ حسب ما جاء في مقال (Adel and Awadallah, 2013) حول إقتصاديات الربيع العربي, أن الدولة في هذه الإقتصاديات هي المحقق لكافة القطاعات الإنتاجية عندما يتعلق الأمر بضروريات الحياة مثل الغذاء و الطاقة و فرص العمل و المأوي و الخدمات العامة الأخرى و في كثير من الأحيان هي الجهة الأولي و الأخيرة لتوفير الحاجيات الأساسية. عموما كانت الزيادات في النفقات العامة و صرف الأجور مع إنخفاض معدل مواكبة التحولات التكنولوجية و سد الفجوة الرقمية و تراجع القطاعات الحيوية المنتجة كالفلاحة و الصناعة و خاصة العوائد المالية بالعملة الأجنبية لقطاع السياحة و بيع المنتجات التقليدية مثلت في مجملها عوامل مؤثرة سلبا علي الأوضاع الإقتصادية التونسية. بالنتيجة إنخفض الإنتاج و إنخفضت القدرة التنافسية فتأثرت المبادلات التجارية و تراجعت الإنتاجية و تراكمت المديونية. إذ من أبرز ما تعاني منه تونس حاليا هو الدين الداخلي و العجز في الميزان التجاري و العجز المالي نتيجة هشاشة المنظومة المالية و الجبائية و تهرب بعض رجال الأعمال من إستخلاص الضرائب و إسترجاع أقساط القروض البنكية. كما أنه لم تقع عملية تحرير القطاع المصرفي بالكامل و أيضا عدم مباشرة عملية الخصخصة في قطاع التعليم و التعليم العالي الذي تخصص له نسبة كبري من الميزانية. نتيجة لضعف الأداء الحكومي و تداخل السلطة الإقتصادية بالسلطة السياسية و خاصة منها النقص في تنمية القطاع الخاص و مكافحة الفساد المالي و التهرب الجبائي و مكافحة تبييض و غسيل الأموال مع الزيادة المفرطة في الأجور لبعض القطاعات الغير منتجة مثل التعليم و الأمن و النقص العام في الإنتاجية إنخفضت نسبة النمو الإقتصادي و تهاوي الدينار التونسي مقابل اليورو و الدولار و دخل الإقتصاد الوطني التونسي في مرحلة ركود و نظرة إستشرافية مستقبلية سلبية تأثر سلبا علي الإستثمار و المديونية.

ثالثا: الإقتصاد الكلي التونسي بعد ثورة الربيع العربي: الإيجابيات و السلبيات

علي الرغم من صعوبة الوضع الإقتصادي, الإجتماعي و السياسي خلال فترة ما بعد الثورة التونسية حققت الحكومة الجديدة نوعا من الإنتعاش الإقتصادي خاصة في أواخر سنة 2012. إذ إعتمدت حكومة الترويكا علي مجموعة من خبراء الإقتصاد التونسي و ذلك علي رأس وزارة المالية و البنك المركزي التونسي, حيث تم تحقيق بعض الإصلاحات الهيكلية و الإدارية و تحقيق نمو إقتصادي جيد بنسبة 3.99% سنة 2012. لكن سرعان ما تحول هذا الإنجاز و التغيير الجذري نحو اللامركزية الإقتصادية و التنموية إلي ركود إقتصادي

خاصة بعد الزيادة المفرطة في الأجور و إثقال المالية العمومية بالتعويضات للمتضررين من النظام السباق و إثقال الدين العام علي الصناديق الإجتماعية. علي الرغم من الإيجابيات التي حققتها وزارة المالية من خلال التجديد في نمط الجباية و الإصلاح الهيكلي الإداري و تحفيز الإستثمار و تحرير التجارة من خلال رفع بعض الرسوم الجمركية لتسهيل المبادلات التجارية و التركيز علي رفع نسبة النمو الإقتصادي. إلا أن السلبيات كانت هي المهيمنة علي المشهد الإقتصادي خاصة منها بروز ظاهرة الإرهاب و الإغتيالات و تزايد الإحتجاجات الشعبية مما أثر سلبا علي الوضع الأمني العام و بالتالي تسبب في عدم الإستقرار السياسي حيث تم تغيير العديد من الحكومات في فترة وجيزة جدا مما أثرت علي الإستثمار و الإستقرار الإقتصادي. فدخلت بذلك البلاد في مرحلة ركود إقتصادي خاصة خلال الربع الثاني من سنة 2015 و بقيت الأوضاع الإقتصادية في تذبذب بين نمو و إنخفاض و عدم إستقرار في الإقتصاد الكلي طيلة فترة ما بين 2011 إلي 2016. إذ علي الرغم من كل هذه العوامل السلبية لم يسقط الإقتصاد التونسي في أزمة بنكية أو إفلاس بحيث ضل متماسكا طيلة تلك الفترة و بدء بتجاوز تلك المرحلة بخطوات ثابتة من خلال قرارات البنك المركزي التونسي بتقليص التضخم المالي و الرفع من نسبة الفائدة و خاصة البدء في تطبيق المخطط التنموي الخماسي الثالث عشر 2016-2020.

1. الإيجابيات

يمكن تلخيص أهم الإيجابيات التي شهدها الإقتصاد الكلي التونسي خلال الفترة التي تلت الثورة الإجتماعية بتونس سنة 2011 فيما يلي:

- خفف البنك المركزي من السياسة النقدية منذ بداية سنة 2011 و ذلك قصد تحرير الإقتصاد النقدي و المصرفي و دعم النشاط الإقتصادي و المنظومة المالية. كما واصل البنك المركزي التونسي في تلك السياسة النقدية الناجعة التي تقوم علي إدارة مرنة لسعر الفائدة الرئيسي و إستقرار الإحتياطي من العملة الأجنبية.
- التعاون الإقتصادي و التجاري و التنويع في العلاقات مع بعض الدول قصد جلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تنمية القطاع الخاص مع المحافظة علي الإستقرار المالي و المصرفي مع كسب الثقة في الإستثمار. إذ علي الرغم من تلك الإضطرابات الإقتصادية و الإجتماعية لم تتعرض تونس لأزمة بنكية أو إفلاس عام.
- تحسن ملحوظ في مؤشرات التحرر من الفساد و التحرر الإقتصادي (جدول إحصائي عدد 1) خاصة علي مستوي مؤشر التحرر من الفساد و التحرر الجبائي و تحرر مناخ الأعمال و الإستثمار و تحسن مؤشر التحرر النقدي, أما بخصوص التحرر المالي فقد ضل مستقرا بنسبة 30%.
- مواصلة الإصلاح الهيكلي و التنظيم الإداري حتي يواكب الموصفات العالمية مع إستعمال التكنولوجيات الحديثة قصد سد الفجوة الرقمية. و بالتالي تحسن مستوي التنمية البشرية.
- الحد من نسبة الفقر خاصة في المناطق الداخلية و إعتماد سياسة الحماية و التغطية الإجتماعية مع تقليص الإنفاق العمومي عبر سياسة تقشف خاصة سنة 2014.

- أهم إنجاز إيجابي يبقي مخطط التنمية 2016-2020 أو ما يعرف بمؤتمر الإستثمار الدولي قصد دعم الإقتصاد التونسي من أجل تحقيق الإسقرار و الإزدهار. إذ يركز هذا المؤتمر علي خمسة محاور منها تحقيق التنمية الشاملة من تطوير للبنية التحتية من طرقات و مرافق عامة و جلب الإستثمارات و تحرير المبادلات التجارية و تقليص العجز في الميزان التجاري, الحوكمة الرشيدة و مواصلة الإصلاح الإداري و مكافحة الفساد المالي, الإنتقال من إقتصاد ضعيف المردودية إلي قطب إقتصادي مع تحسين القدرة التنافسية في الأسواق المحلية و العالمية, التطور البشري و التضامن الإجتماعي و الحد من البطالة, تبني مفهوم الإقتصاد الأخضر الذي يعتبر عمود التنمية الشاملة.

2. السلبيات

نتيجة لتراكم المشاكل الداخلية من إحتجاجات شعبية و صراعات سياسية تضرر الإقتصاد الكلي بشكل واضح خلال الفترة الأخيرة خاصة منذ سنة 2014 إلي سنة 2017. إذ ساهمت مجموعة من العوامل السلبية في تدهور الأوضاع الإقتصادية نذكر من بينها :

- خلال سنة 2011 تدهورت أساسيات الإقتصاد الكلي التونسي و سجل النمو الإقتصادي تراجع سلبي بلغ 1.91- %. كما أنه لم يتجاوز 1.1% بين سنة 2015 و 2016 (جدول إحصائي عدد 2).
- هشاشة النظام المصرفي و ضعف أداء القطاع المالي بسبب وطأة القروض المتعثرة في إطار رأسملة البنوك و عدم الرقابة الكافية للقطاع المصرفي و المالي و غياب الحوكمة البنكية الرشيدة.
- تفاقم العجز المالي للميزانية التونسية بنسبة 8.78- % سنة 2016 مما أدي بذلك إلي الزيادة في الدين, حيث بلغ مخزون الدين الخارجي (% من الدخل القومي الإجمالي) 69.49% سنة 2016 مع تواصل الإرتفاع في رسوم صندوق النقد الدولي (ا.ن.ت بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي).
- تسببت تكلفة الإرهاب في خسائر إقتصادية و تجارية منها خسائر في الدخل القومي الخام, تأخير النمو الإقتصادي, كبح الإستثمار المباشر, عجز في الميزان التجاري و المالي.
- عدم إحراز تقدم في تنفيذ برامج الإصلاحات الإقتصادية و الهيكلية مما تسبب في ركود إقتصادي و ذلك نتيجة لتزايد الإعتصامات و التقاعس في العمل.
- إثقال المالية العمومية بعبء الزيادة في الأجور مما أدي إلي عجز في الصناديق الإجتماعية و تأخير في صرف الرواتب بالوظيفة العمومية.
- إنخفاض الإستثمار المباشر نتيجة فقدان الثقة للمستثمرين الأجانب في الإستثمار في تونس و ذلك لعدم الإستقرار السياسي و الأمني و تدهور مؤشرات تصنيف تونس الدولي من قبل وكالات التصنيف الإئتماني للديون و أيضا نتيجة للفساد المالي من تبييض للأموال و التهرب الجبائي.
- تضرر المبادلات التجارية حيث إنخفضت التجارة (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) إلي 89.98% سنة 2016. بالتالي تأثر الميزان التجاري الذي هو بطبعه يعاني من عجز متواصل.
- إرتفاع الأسعار الغذائية و التضخم المالي و البطالة مما أثرت بشكل مباشر علي الإستهلاك و الإدخار.
- إنهيار الدينار التونسي مقابل اليورو و الدولار الأمريكي مما يمكن أن يؤدي لأزمة عملة.

- خطر تراجع المخزون العام من الإحتياطي المركزي من العملة الأجنبية و تراكم المديونية خاصة مع حلول أجل تسديد أقساط القرض مما يمكن أن يؤدي إلي أزمة ديون سيادية.

II. الطرق والأدوات

تعتبر هذه الدراسة في محتواها و أهدافها بسيطة مقارنة مع الدراسات السابقة بحيث تم الإعتماد فيها علي مجموعة من الإحصائيات مصدرها مؤسسة هيرتاج (مؤسسة التحرر الإقتصادي) – (The Heritage Foundation (Index of Economic Freedom, و ذلك لتحليل مؤشرات التحرر من الفساد و التحرر الإقتصادي من سنة 2008 إلي موفي سنة 2016. بالإضافة إلي ذلك الإعتماد علي إحصائيات مصدرها مؤشرات التنمية العالمية, البنك الدولي – (World Development Indicators, World Bank), و ذلك لتحليل المؤشرات الإقتصادية الهامة بين سنة 2008 و 2016. فهذا المقال تناول تحليل نظري و إحصائي مبسط لمقارنة الأوضاع الإقتصادية قبل و بعد ثورة الربيع العربي بتونس.

III.نتائج الدراسة

عموما بعد مرور سبعة سنوات علي ثورة الربيع العربي التونسي سنة 2011 مازال الإقتصاد الجزئي و الإقتصاد الكلي التونسي يشهد تدهور كلي نتيجة لعدة عوامل منها الداخلية و الخارجية. إذ تضررت أغلب الشركات الخاصة و إنعكس سوء المردودية سلبا علي الإنتاج و الإستهلاك. أيضا ساهم الضعف في الإنتاجية و في القدرة التنافسية و في التراخي لدعم القطاع الخاص إلي عدم إحراز تقدم علي مستوي الإصلاحات الهيكلية. أما الإقتصاد الكلي فقد تأثر بتباطؤ نسق الإصلاحات الهيكلية الإدارية و الإقتصادية و أيضا بهشاشة القطاع المالي و المصرفي و إنخفاض الإستثمارات مع اللجوء للمديونية لإستخلاص دين سابق أو إستخلاص الأجور التي وقع الزيادة فيها بطريقة غير ناجعة. أما العوامل الأخري منها زيادة نسق الإعتصامات التي عطلت جميع دواليب الدولة و أبرزها تعطيل إنتاج منجم فوسفات قفصة و التقاعس في العمل لأغلب الموظفيين العموميين مع النقص في الإنتاجية, العجز في الميزانية و تراكم المديونية مثلت في مجملها أهم الأحداث لفترة ما بعد الثورة و التي ساهمت مباشرة في عدم تحقيق الإستقرار الإجتماعي و الإقتصادي. كما ساهم عامل إنهيار الدينار التونسي و نقص الإحتياطي النقدي بالبنك المركزي في تفاقم الركود الإقتصادي. عموما تسعي الحكومة التونسية عبر مؤتمر الإستثمار 2016-2020 لإيجاد بعض الحلول قصد تحقيق نمو إقتصادي يتجاوز 4% و تنمية إقتصادية شاملة مع الحد من العجز و تحقيق السلم الإجتماعية. فعلي الرغم من تحسن مؤشرات التحرر من الفساد و التحرر الإقتصادي خلال فترة ما بعد ثورة الربيع العربي 2011 و ذلك بشكل ملحوظ, إلا أن المؤشرات الإقتصادية الهامة تضررت مباشرة خاصة علي مستوي الإحتياطي بالعملة الأجنبية في البنك المركزي التونسي, إنخفاض المبادلات التجارية و إرتفاع الدين الخارجي.

IV.الخلاصة:

يهدف هذا المقال إلي تحليل الأوضاع الإقتصادية التونسية و الأسباب العميقة للركود الإقتصادي في تونس بعد الثورة الإجتماعية سنة 2011. فوفقا للمؤشرات الإحصائية التي تم إعتمادها في المنهجية التحليلية للأحداث الإقتصادية السابقة خاصة بين سنة 2011 و 2013 ففي مجملها تشير إلي تأزم الوضع الإقتصادي بحيث تحولت الأمور من السيئ إلي الأسوأ و ذلك مقارنة مع فترة ما قبل الثورة. كما تشير تلك المؤشرات الإقتصادية إلي تراكم العجز المالي بصفة تصاعدية, إنخفاض النمو الإقتصادي إلي نسبة 1.1% بين سنة 2015 و 2016 بينما كان سنة 2008 بنسبة 4.23%, إنخفاض مجموع الإحتياطي بالبنك المركزي التونسي, إرتفاع ملحوظ في الدين الخارجي و خاصة الرسوم من صندوق النقد الدولي بالدولار الأمريكي. أما بخصوص مؤشرات مكافحة الفساد و إرساء الحوكمة الرشيدة فقد تحسنت المؤشرات في مجملها مقارنة مع فترة ما قبل الثورة, إلا أن مناخ التحرر الإقتصادي, النقدي, التجاري, الإستثماري و المالي لم يتحسن كثيرا بل ضل مستقرا. عموما كانت الأحداث الإقتصادية و الإجتماعية في تونس خلال الفترة بين سنة 2011 إلي غاية سنة 2017 قد تأثرت بعديد العوامل منها الإرهاب, الإعتصامات و التقاعس في العمل. كذلك ساهمت عوامل عدم الإستقرار السياسي في تدهور أغلب المؤشرات الإقتصادية و هذا يعود بالأساس إلي الترابط الكلي بين الظروف السياسية و الإقتصادية في إدارة الشؤون العامة للبلاد. علي الرغم من عديد الإيجابيات الإصلاحية في منظومة الإقتصاد الكلي, إلا أن السلبيات كانت أكثر ضرار علي مجموع الدخل القومي الخام بحيث تضرر الإنتاج و نقصت الإنتاجية و إنعكس ذلك علي الإستهلاك و مستوي الإدخار مما أدي إلي إنخفاض في عوائد الأداءات العمومية و في عجز الميزان التجاري. بالإضافة إلي ذلك إقتصرت التنمية الإقتصادية التونسية خاصة مع بداية سنة 2015 إلي غاية سنة 2018 علي تطوير البنية التحتية للطرقات و السكك الحديدية و المرافق البحرية و لم تقع إنجازات كبري تذكر بحيث ضل النمو الإقتصادي منخفض و المبادلات التجارية ضعيفة جدا و التغطية للواردات بالعملة الأجنبية في خطر متواصل مما أدي إلي الإلتجاء لطرح سندات حكومية في الأسواق المالية العالمية و ذلك قصد إنعاش إحتياطي البنك المركزي التونسي. بالتالي أصبح الإقتصاد التونسي حاليا يعاني من أزمة الدين الداخلي, الزيادة في النفقات العمومية خاصة علي قطاع الأمن و التعليم و العجز في الصناديق الإجتماعية. أيضا ساهمت تراكم المديونية و فقدان ثقة المستثمرين الأجانب و المقرضين في تأزم الأداء العام السياسي و الإقتصادي التونسي مما إنعكس بالنتيجة سلبا علي مستوي الصادرات و علي الإحتياطي بالعملة الأجنبية في البنك المركزي. أما القطاع الخاص فهو مازال هشا في ظل هذا الركود الإقتصادي المتواصل بحيث تراهن الحكومة التونسية الحالية علي مؤتمر الإستثمار 2016-2020 لتنفيذ المخطط التنموي الذي يركز علي الإقتصاد الأخضر و الإقتصاد الرقمي لتحفيز الإقتصاد الوطني التونسي و خلق فرص لإنجاز مشاريع صغري حديثة قصد تقوية القطاع الخاص و القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

- **الاحالات والمراجع:**

- **فؤاد الصباغ (2017),** "دراسة الأوضاع الإقتصادية التونسية – الخبير الإقتصادي", دار النشر نيل و فرات.
- African Development Bank Group, (2012), "Tunisie – African Economic Outlook", Perspectives économiques en Afrique, BAFD, OCDE, PNUD, CEA.

- Bandyapadhy, Subhayu, and Todd Sandler, (2014b),"The Effects of Terrorism on Trade: A Factor Supply Analysis", Federal Reserve Bank of St. Louis Review, Vol.96, N°2, pp. 229-241.
- Bandyopadhyay, Subhayu, Todd Sandler, and Javed Younas, (2015), "The Toll of Terrorism", Finance & Development, (June), pp.26-28.
- Joffé George, (2011), "The Arab Spring in North Africa: Origins and Prospects", The Journal of North African Studies, Vol.16, N°4, (December), pp.507-532.
- Malik, Adeel, and Bassem Awadallah, (2013), "The Economics of the Arab Spring", World Development, Vol.45 (May), pp.296-313.
- Mazarei, Adnan, and Tokhir Mirzoev, (2015), "Four Years After the Spring", Finance & Development, (June), pp.55-57.
- Trape, Philippe, and Kaouther Abderrahim (2016), "Tunisie – African Economic Outlook", Perspectives économiques en Afrique, BAFD, OCDE, PNUD, CEA.

الملاحق:

جدول إحصائي عدد 1: مؤشرات التحرر من الفساد و التحرر الإقتصادي من 2008 إلي 2016

المؤشرات/	رسوم صندوق		مخزون الدين الخارجي	مجموع الإحتياطيات (بما في ذلك		الناتج المحلي الإجمالي		التجارة (نسبة مئوية		رصيد الحساب الجاري (%	
المؤشرات/السنة	المجموع النهائي	حقوق الملكية	التحرر من الفساد	الإنفاق الحكومي	التحرر الجبائي	تحرر الأعمال	تحرر العمل	التحرر النقدي	التحرر التجاري	التحرر الإستثماري	التحرر المالي
2008	60.1	50.0	46.0	77.1	76.4	80.1	62.3	77.6	71.8	30.0	30.0
2009	58.0	50.0	42.0	78.3	76.5	81.6	60.1	78.4	53.0	30.0	30.0
2010	58.9	50.0	44.0	78.5	74.4	80.2	67.4	76.5	53.5	35.0	30.0
2011	58.5	50.0	42.0	77.6	73.7	80.2	65.7	77.3	53.5	35.0	30.0
2012	58.6	40.0	43.0	71.5	74.8	82.9	74.1	76.9	58.1	35.0	30.0
2013	57.0	40.0	38.0	63.7	74.5	82.8	70.1	77.8	58.1	35.0	30.0
2014	57.3	40.0	39.2	63.8	74.3	80.7	72.6	75.9	61.8	35.0	30.0
2015	57.7	40.0	41.0	70.8	74.3	81.2	69.1	74.8	61.2	35.0	30.0
2016	57.6	40.0	40.0	73.4	74.0	81.3	64.0	75.6	62.2	35.0	30.0

المصدر: مؤسسة هيريتاج (مؤشرات التحرر الإقتصادي)

السنة	النقد الدولي (ا.ن.ت, بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	(% من الدخل القومي الإجمالي)	الذهب, دولار أمريكي حالي)	(% سنوية)	من إجمالي الناتج المحلي)	من الناتج المحلي الإجمالي)
2008	432000	50,61297735	9038905431	4,237776836	114,3548323	-3,814931475
2009	984000	54,92344966	11294387544	3,043448955	93,01687879	-2,839145092
2010	1344000	53,52545222	9764263623	3,510608639	104,1491091	-4,777295831
2011	460000	51,87085846	7785306752	-1,91717768	104,5290748	-7,390748694
2012	125000	58,55741893	8717830233	3,997666079	106,5310769	-8,261645343
2013	1176000	58,07099618	7550027746	2,874754293	103,4499049	-8,386102982
2014	7509000	57,46062913	7498011535	2,823159581	100,9202872	-9,121188903
2015	12227000	64,86765626	7559201857	1,149408393	91,05015344	-8,920319784
2016	20167000	69,49894905	6137077538	1,169769098	89,98581025	-8,782784264

جدول إحصائي عدد 2: أهم المؤشرات الإقتصادية التونسية من 2008 إلي 2016

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية, البنك الدولي